الصناعات الصغيرة ودورها في تنمية الاقتصاد اليمني

Small Industries And Their Role In The Development Of The Yemeni Economy

د. حمود علي المجيدي
أستاذ الاقتصاد المشارك
جامعة تعز

الملخص :

تحتل قضية تنمية الصناعات الصغيرة أهمية كبيرة في كافة الدول المتقدمة والنامية لاسيما الدول العربية، فهذه الصناعات لها دور محوري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما أنها تسهم في تحقيق الأهداف التنموية، حيث تساعد تلك المشروعات في التنمية الصناعية وتحقيق نمو اقتصادي متوازن.

سعت هذه الدراسة إلى عرض واقع الصناعات الصغيرة في اليمن، وأهم المعوقات والتحديات التي تواجهها، وكذلك سعت إلى التعرف على بعض التجارب الدولية ، حيث تم استعراض طرق وأساليب لتنمية تلك الصناعات، وبيان أهميتها، والدور الحيوي الذي تؤديه.

كما تناولت هذه الدراسة استراتيجية تطوير الصناعات الصغيرة ودورها في تحسين الاقتصاد، وتم تقديم المقترحات والتوصيات التي تساعد على حل المشكلات التي تواجه تلك الصناعات الصغيرة.

Abstract:

The case of small industries development Occupies a great importance in all developed and developing countries, especially the Arab countries, these industries play an important role in achieving the economic and social development goals and helping balanced economic growth.

This study sought to show the reality of small-scale industries and the most important obstacles and challenges.

Within this study some international experience in improving economy of the small industries and methods for the development of these industries, the statement of its importance and the vital role they play.

The strategy for the development of these industries was dealt. So suggestions and recommendations, which will help to solve problems faced by these small industries, were provided.

الكلمات المفتاحية : الصناعات الصغيرة ، الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لها ، المنشآت الصناعية ، التنمية الاقتصادية.

المقـدمة :

تمثل المشروعات الصغيرة إحدى القطاعات الاقتصادية التي تستحوذ على اهتمام كبير من قبل دول العالم كافة والمنظمات والهيئات الدولية والإقليمية، والباحثين في ظل التغيرات والتمويلات الاقتصادية العالمية، حيث تشكل المشروعات الصغيرة اليوم محور اهتمام السياسات الصناعية الهادفة إلى تخفيض معدلات البطالة في الدول النامية والدول المتقدمة صناعياً ، بصرف النظر عن فلسفتها الاقتصادية وأسلوب إدارة اقتصادها الوطني.

ومع تعثر بعض تجارب التصنيع الثقيل وتزايد العجز في موازين المدفوعات وفي ظل ندرة الموارد وارتفاع تكاليف الاستثمار في المشروعات الضخمة، وصعوبة نقل التكنولوجيا وما يترتب عليها من استنزاف للموارد، يصبح التحول نحو مسارات جديدة للتنمية أمراً ضرورياً.

وفي بلد مثل الجمهورية اليمنية تنتمي إلى الدول النامية بكل مظاهرها، يبدو الاهتمام بصغار الحرفيين والصناعيين وضرورة تشجيعهم هدفا استراتيجياً من أهداف التنمية، كما أن تزايد السكان وانخفاض معدلات الادخار، وما يتبع ذلك من ضعف إمكانات التراكم الرأسمالي يجعل من تنمية وتطوير الصناعات الصغيرة قضية ملحة لزيادة معدلات النمو وخلق فرص عمل جديدة في إطار محاربة الفقر والبطالة وتنويع الهيكل الصناعي.

وانطلاقا مما سبق، ولأهمية هذا الموضوع وتحقيقاً لأهداف هذا البحث الذي تناول مختلف الجوانب المتعلقة بموضوع الصناعات الصغيرة، حيث تم تقسيم البحث إلى خمسة مباحث ، المبحث الأول الإطار النظري للدراسة، والمبحث الثاني تضمن الأهمية النسبية للصناعات الصغيرة ودورها الإنمائي في الاقتصاد اليمني، و المبحث الثالث تضمن عرضاً لمشكلات الصناعات الصغيرة ، والمبحث الرابع تضمن استراتيجيات ومقترحات التطوير للصناعات الصغيرة في الاقتصاد اليمني ، والأسس العامة لتوطين الصناعات الصغيرة، وطرق وأساليب

لتنمية الصناعات الصغيرة، و اقتراح استراتيجية لتنمية الصناعات الصغيرة، ودورها في مجال التشغيل، وموقعها في قطاع الصناعات، والسمات العامة لقطاع الصناعات الصغيرة، وفي خاتمة هذا المبحث تم عرض بعض المقترحات للنهوض بالصناعات الصغيرة، ودور الحكومة في مساعدة الصانع الصغير، في ضوء بعض التجارب الدولية في دعم الصناعات الصغيرة.

أما المبحث الأخير فقد تناول أهم التوصيات التي يمكن أن تساعد في النهوض بالصناعات الصغيرة .

هدف الدراسة :

سعت هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- عرض واقع الصناعات الصغيرة، وأهم المعوقات والتحديات التي تواجهها .
- التعرف على بعض التجارب الدولية في دعم الصناعات الصغيرة.
- استعراض طرق وأساليب لتنمية الصناعات الصغيرة.
- أهمية الصناعات الصغيرة، وبيان الدور الحيوي الذي تؤديه هذه الصناعات في خفض معدلات البطالة.
- تقديم النتائج والتوصيات والمقترحات التي قد تساعد على حل هذه المشكلات.

أهمية الدراسات :

تأتي أهمية هذه الدراسة من طبيعة الدور الحيوي الذي تؤديه هذه الصناعات في التنمية، مما أكسبها اهتماما متزايداُ على المستوى الدولي والإقليمي، هذا بالإضافة إلى دراسة مختلف التحديات التي تواجه أداءها ودورها الفاعل الاقتصادي والاجتماعي.

كما تبرز أهمية هذه الدراسة من الإحصاءات التي تشير إلى أن تمثل ما نسبته 95٪ من إجمالي الصناعات التحويلية، وعدد العاملين في الصناعات الصغيرة يبلغ ما نسبته 52٪ من إجمالي العاملين في الصناعة.

مشكلة الدراسة :

مشكلة الدراسة تتمثل في الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- هل بالفعل تواجه الصناعات الصغيرة معوقات ومشكلات تحول دون نموها ؟
- ما أهم هذه المعوقات والمشكلات؟
- ما الأدوات والآليات والإجراءات لمعالجة مثل هذه المشكلات؟

منهجية الدراسة :

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحديد خصائص المشكلة ووصفها والتعرف عليها.

أدوات البحث :

مكتبية/ تم جمع معلومات البحث بالاطلاع على مجموعة من المراجع والكتب والأبحاث والدراسات السابقة.

الدراسات السابقة:

1. لإعداد هذه الدراسة تم الرجوع إلى بعض الدراسات السابقة التي أعدت في المعوقات والتحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة، فحسب نتائج بيانات المسح الصناعي لعام 1996م تم سرد وتصنيف المشكلات والصعوبات على النحو الآتي:

- عدم استقرار العمال.
- عدم استقرار العملة المحلية.
- عدم انتظام دوام العمل.
- ارتفاع الضرائب المباشر على الدخل.
- الانقطاع المستمر للكهرب
- عدم وجود حماية كافية للصناعات الصغيرة.
- الارتفاع في تكلفة الطاقة.
- شدة المنافسة المحلية.
- ندرة قطع الغيار في السوق المحلية.
- ارتفاع تكلفة المواد الأولية.
- ارتفاع تكلفة النقل.

2. وفي دراسة للدكتور/ عبد اللطيف المقدم 2003م في مؤتمر كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة اليرموك حيث توصل إلى مجموعة من الحلول أهمها:

- الإسراع بتبني استراتيجية وطنية واضحة الأهداف والأولويات لتنمية الصناعات الصغيرة.
- أن تكون المكافآت والخدمات رمزية بدعم حكومي.
- ضرورة التخلص من المنافسة غير العادلة بين منتجات هذه الصناعات والمنتجات المستوردة المنافسة لها.
- ضرورة إقامة المدن الخاصة بهذه الصناعات، وتسوية الأرض، وتوفير كافة الخدمات الأساسية.

- إقامة عدد من المؤسسات التي تحل مشكلة التمويل حيث يعدُّ الائتمان من أكثر الحاجات أهمية لإقامة الصناعات.

3. وتشير إحدى الدراسات إلى أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة قد تسهم بنحو 25٪ إلى 35٪ من الصادرات العالمية للمواد المصنعة، وتشير تقديرات منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي إلى أن معد ل مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في صادرات دول المنظمة تبلغ حوالي 26٪من إجمالي الصادرات، وتحتل الصناعات الصغيرة والمتوسطة الإيطالية المركز الأول بنحو 53٪، تليها الدنمارك وسويسرا بنحو 46٪، 40٪ على التوالي، ثم السويد بنحو 30٪، وفرنسا وهولندا 26٪، أما في اليابان فإن مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة لا تتجاوز 13.5٪ [1].

4. أما في اليمن فقد بلغ مجموع المنشآت الصناعية الصغيرة في عموم المحافظات 33286 منشأة، منها 31730 منشأة صناعية صغيرة وتمثل نسبة 95٪ من إجمالي عدد المنشآت الصناعية في قطاع اليمن.

في حين أن المنشآت المتوسطة والكبيرة تشكل فقط 4٪ و1٪ على التوالي، وبما أن اليمن هي إحدى الدول المتخلفة؛ لذلك فإن وضع المنشآت الصغيرة فيها لا تختلف عن وضع المنشآت الصغيرة في الدول المتخلفة؛ فهي تعاني من مشاكل متعددة أهمها [2] :

- عدم وجود هيئة مستقلة ترعى شؤونها.
- نقص في الأيدي العاملة الماهرة وعجز في التسويق والتمويل.

---

1 نوزاد عبدالرحمن الهيتي ، الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، ص6

2 تم احتسابه من كتاب الإحصاء السنوي لعام 2002م ، ص 54.

- تعدد جهات الإشراف والرقابة، ومنح التراخيص وفرص تحصيل الرسوم والضرائب المختلفة
- الركود الاقتصادي الذي أدى إلى ركود شديد في كافة الأعمال، فانخفض الطلب بشكل ملحوظ
- عدم توفر مراكز لتلك الخدمات والمعلومات الخاصة بالأعمال التجارية والصناعية، وقد أهمل قطاع المنشآت الصغيرة في الماضي ولم يحظ بالاهتمام الكافي من قبل الجهات ذات العلاقة، وتم التركيز بشكل خاص على الأنظمة والقوانين والعقوبات التي تحكم نشاط تلك المنشآت، وحتى وثائق وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تم تنفيذها قبل الوحدة في الشمال والجنوب سابقا فقد خصصت مساحة هامشية صغيرة جدا للمنشآت الصغيرة وتطويرها.

المبحث الأول

تعريف الصناعات الصغيرة واختلاف معايير التصنيف

لا يوجد تعريف موحد للصناعات الصغيرة، حيث يتم تحديد هذا المفهوم وما يتناسب مع كل دولة على حدة، لأن ما هو متوسط وكبير في دولة حديثة العهد بالتصنيع يعدُّ من الصناعات الصغيرة في دولة متقدمة.

كما أن هناك اختلافاً في تعريف الصناعات الصغيرة، تبعاً لاختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي الذي تمارسه من حيث كونه نشاطاً صناعياً أم تجارياً أم زراعياً، وكذلك هناك اختلاف في التعريف باختلاف نوع الصناعة واختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة فيها، هذا عدا الاختلاف في الظروف الاقتصادية من حيث كون الاقتصاد نامٍ ؟ أم متقدم؟

هناك عدة تعاريف للصناعات الصغيرة لعدد من الدول والمنظمات الاقتصادية الدولية منها:[1]

البنك الدولي:

فقد عرفها بأنها: ذلك المشروع الذي يوظف أقل من خمسين عاملاً في الدول النامية، وأقل من خمسمائة عاملاً في الدول المتقدمة.

الولايات المتحدة الأمريكية:

فقد عرفها بأنها: هو ذلك المشروع الذي يوظف ما يقل عن 250عاملاً.

1 الهام فخري ، تسويق المشاريع الصغيرة ، ص7

اليابان:

فقد عرفها بأنها: هو ذلك المشروع الذي يوظف ما يقل عن 300عامل.

منظمة أمريكية (CED)[1]:

فقد عرفها بأنها: ذلك المشروع الذي يدار بشكل مستقل، وهناك ربط بين الإدارة والملكية والتمويل الشخصي، وتنحصر أعماله في الأسواق المالية أو في حدود جغرافية محدودة.

منظمة أمريكية تأسست 1954**م لتقديم المشورة الإدارية** (SBA):

فقد عرفها بأنها: هو المشروع الذي لا تزيد مبيعاته السنوية عن 3.5 مليون دولار لتجار التجزئة. وهو المشروع الذي لا يزيد موظفيه عن 500 موظف لتجار الجملة والصناعة.

ولكن مثل هذه التعاريف لا تتناسب لا مع ظروف الاقتصاد الأمريكي ومثيلاته من الاقتصاديات المتقدمة، ولا يتناسب مع ظروف معطيات الاقتصاد النامي.

أما في الدول العربية وفقاً لما جاء في اجتماع الخبراء العرب المختصين الذي انعقد في دمشق 1993م، ثم تقسيم المشروعات الصغيرة وفقا لمعايير كمية مثل عدد العمال، وحجم الاستثمار، فقد جاء التقسيم كالأتي:

الصناعات الصغيرة، فهي التي تستخدم من (6- 15) عاملاً، وتستثمر أقل من 15 ألف دولار.

1 التعريف الذي وصفته لجنة التنمية الاقتصادية الأمريكية Development committee of Economic (C E D) ،وهي منظمة متميزة بالبحث العلمي.

تعريف الصناعات الصغيرة في بعض الدول العربية :

جمهورية مصر العربية :

تعرف المنشآت الصغيرة بأنها المنشآت التي تبلغ تكاليفها الاستثمارية مليون جنية، ويبلغ عدد هذه المنشآت حوالي 19 ألف منشأة، تمثل الحرفية منها 84٪ من إجمالي عدد المنشآت الصناعية.

المملكة المغربية :

تعرف المنشآت الصناعية الصغيرة بأنها تلك التي تستخدم أقل من 200 عامل، وتشكل الحرفية منها 22٪ من مجموع المؤسسات الصناعية، ومن خلال هذه الإحصائيات فإن جميع السياسات القطاعية موجهه اتجاه هذه الفئة من المنشآت التي تركز على تحسين البنية التحتية، وإعادة تأهيل العمالة، ودعم التنافسية لهذه المنشآت من خلال تحفيز الصادرات.

دولة الكويت :

هناك قرار وزاري بدولة الكويت يتضمن أن المنشأة الصغيرة تلك التي يزيد رأس مالها عن 50الف دينار إلى أقل من 250 ألف دينار كويتي.

إن معايير تعريف الصناعات الصغيرة في اليمن توضح في ظل بعد واحد هو بعد الحجم سواء أكان حجم رأس المال أم حجم العمالة.

الجهاز المركزي للإحصاء:

يعتبر المنشأة صغيرة الحجم إذا تراوح عدد العاملين فيها ما بين (1- 4 عمال).

وزارة الصناعة:

إنها كل وحدة إنتاجية يعمل فيها عشرة عمال ورأس مالها يبلغ (مليون إلى مليونين ريال).

من خلال عرض الأمثلة السابقة التي بينت مدى الاختلاف بين الدول في وضع تعريف موحد للصناعات الصغيرة، فإن من الأفضل أن يكون التعريف عملياً على مستوى كل دولة حتى يناسب الفرض الذي وضع من أجله، والدولة التي سوف تعمل بالتعريف فيها والصناعة محل البحث ودرجة تطور هذه الصناعة. وبالتالي فإن تحديد تعريف محدد ودقيق للمشروع الصغير يعدُّ أمراً معقدا أو صعباً، فهناك من يعتمد معايير للتمييز بين المشروعات.

وقد تم التميز بين فئتين من المعايير هما:

- **المعايير الكمية:** وهي كثيرة ومتنوعة وتتصل بشتى مكونات نشاط الصناعة القائمة (كعدد المستخدمين ورقم المعاملات، ورأس المال، ومحل الإقامة، والسوق، والقيمة المضافة، والمبيعات، وعدد العمال، وحجم المنتج).
- **المعايير النوعية:** تهتم بصفة عامة ببيئتها الداخلية وتنظيمها وطرق تسييرها، حتى يمكن التطرق إلى قضية تعريف وتحديد المشروعات الصغيرة في الدول العربية.

ولكن التصنيف الشائع لهذه الصناعات يتم على أساس حجم العمالة، نظراً لأنها من المعلومات الأسهل حصراً من الناحية العددية من جهة، والأيسر تحصيلاً فيما يخص نشاط المؤسسات من جهة أخرى.

يبين الجدول الآتي عدد العمال المعتمد كمعيار لتعريف الصناعات الصغيرة لدى عدد من الدول والمنظمات الدولية:

الجدول رقم (1): تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عدد من الدول والمنظمات الدولية

م	الدول/المنظمات الدولية	الصناعات الصغيرة
.1	البحرين	10- 49
.2	إندونيسيا	5- 9عمال
.3	الأردن	5- 15عامل
.4	الاتحاد الأوروبي	10- 49عامل
.5	اتحاد بلدان جنوب شرق آسيا	10- 49عامل
.6	اليمن	1- 4عمال
.7	السعودية	1- 49عامل
.8	الإمارات	1- 49عامل
.9	الكويت	10- 49 عامل
.10	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (تعريف الدول النامية)	5- 49عامل
.11	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (تعريف الدول الصناعية)	1- 99عامل

المصـــدر: منظمة العمل العربي، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة كخيار للحد من البطالة وتشغيل الشباب في الدول العربية**، مؤتمر العمل العربي .

أهداف الصناعات الصغيرة:

أصبح موضوع الصناعات الصغيرة في وقتنا الراهن من الموضوعات التي تحظى باهتمام كبير من قبل الدول النامية والمنظمات المحلية والدولية، كذلك اهتمام الباحثين الاقتصاديين.

ولإبراز صورة أكثر وضوحاً ، سنستعرض فيما يأتي أهم أهداف هذا النوع من الصناعات، وذلك على النحو الآتي: [1]

1. **الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة:**

تساعد الصناعات الصغيرة في استغلال الموارد التي ما كانت لتستغل والتي كانت تترك عاطلة، فمن المعروف أن طلب الصناعات الصغيرة لرأس المال هو طلب محدود، ومن ثم فإن المدخرات القليلة لدى أفراد الأسرة قد تصبح كافية لإقامة المشروعات الصغيرة المفيدة، وذلك بدلاً من ترك الأموال عاطلة وعرضة للإنفاق الترفي.

2. **خلق فرص عمل جديدة:**

تعاني البلاد النامية من مشاكل البطالة بنوعيها: السافر والمقنع ولاسيما في المجال الزراعي وقطاع الخدمات في المدن، ومن ثم تستطيع الصناعات الصغيرة أن تسهم في حل المشاكل، حيث تقام هذه المصانع في أماكن وجود البطالة، فتخلق فرصاً منتجة للعمل، ومن ناحية أخرى تحول دون تدفق الأفراد على المدن الكبرى سعياً وراء فرص العمل ويلاحظ أن إقامة المصانع الصغيرة في المناطق الريفية وفي المدن الصغيرة، لا يترتب عليه حدوث ضغط كبير على المرافق الموجودة، هذا فضلا عن أن هذه الصناعات لا تتطلب إنفاق مبالغ كبيرة على المرافق، كما هو الحال عند إقامة المصانع الكبيرة.

---

1 محمد علي قحطان، ديناميكية السكان والبطالة في اليمن، ص76

ويلاحظ أن الصناعات الصغيرة تستخدم فنون إنتاج من النوع الأقل تطوراً الذي يستخدم في العادة اليد العاملة بشكل كثيف، مما يترتب عليه المساهمة بصورة فعالة في حل مشكلة البطالة.

3. تكوين الكوادر الإدارية والإنتاجية المحلية:

تعدُّ المصانع الصغيرة في البلدان النامية - ومنها اليمن - بمثابة حقول تجارب بالنسبة للأفراد لتدريبهم على الإدارة والإنتاج ولا سيما أن معاهد الإدارة ومراكز التدريب في هذه البلاد قليلة وضعيفة الإمكانيات، وعليه فالصناعات الصغيرة تصبح المكان الطبيعي للتدريب، ولا يلبث الأفراد بعد ذلك أن يتولوا مهام أكبر في المصانع الكبيرة.

4. توزيع الصناعة:

إن إقامة مصانع جديدة في المدن الكبرى أصبح أمراً غير مرغوب فيه اقتصادياً واجتماعياً ؛ وذلك بسبب الازدحام الشديد والضغط الهائل على المرافق الموجودة؛ ولذا فإن العلاج ينطوي على توزيع الصناعة الجديدة على المدن الصغيرة والريف، ومن ثم تصبح الصناعات الصغيرة مفيدة في هذا الخصوص، فهي تستطيع أن تخدم الأسواق الموجودة في هذه الأماكن، هذا فضلا عن استخدام اليد العاملة الرخيصة الموجودة محلياً، وكذلك تستطيع المصانع الصغيرة الموجودة حاليا أن تتكاتف مع الصناعات الكبيرة على تصنيع بعض الأجزاء والمكونات لحسابها.

5. تنويع الهيكل الصناعي:

إنَّ للصناعة الصغيرة في مجال تنويع الهيكل الصناعي دوراً مهماً في تنمية الإقتصاد، فحيث يكون الطلب محدوداً على أحد المنتجات فقد يصبح من الضروري أن يتم الإنتاج على نطاق

صغير، وذلك بدلاً من الاستيراد، ومن ثم تقوم الصناعة الصغيرة بهذه الوظيفة، كذلك يصبح من الضروري إنتاج بعض الأجزاء والمكونات بكميات قليلة لحساب الصناعة الكبيرة، ومن ثم تصبح الصناعة الصغيرة هي السبيل لتحقيق ذلك.

يلاحظ أن هذا النوع من التطور والنمو للصناعة الصغيرة من شأنه أن يسهم في تنويع – واستقرار- الصناعة الصغيرة، والكبيرة على السواء.

6. **التقليل من حجم تكاليف التصنيع ذي الحجم الكبير في مراحله الأولى:**

إن تجربة التصنيع في البلاد النامية تميزت بإقامة العديد من المشروعات الكبيرة العالية التكاليف، وقد تكبدت الدول الكثير من الأموال لتغطية خسائرها، وقد ترتب على عدم نجاح بعض هذه الصناعات ضياع قدر كبير من رؤوس الأموال، فضلاً عن الإبطاء في معدل النمو الصناعي ، ومن ثم فإن انتشار الصناعة الصغيرة يعدُّ الخطوة الأولى الصحيحة لنمو التصنيع في مراحله الأولى.

خصائص ومزايا المشروعات الصغيرة:

أ- خصائص المشروعات الصغيرة:

تشترك المشروعات الصغيرة بمجموعة من الخصائص منها: [1]

- الربط بين الإدارة والملكية.
- استقلالية الإدارة.
- صغر حجم الاستثمارات.
- تمويلها شخصي أو عائلي.
- اعتمادها على كثافة الأيدي العاملة.
- انخفاض مستوى التكنولوجيا المستخدمة فيها.
- انحصار إعمالها في الأسواق المحلية أو في مناطق جغرافية محدودة.
- محدودية الدخل.
- تشكل نشاطاً اقتصادياً .
- تتضمن مخاطر مالية واجتماعية عالية.
- تعد مصدراً للأفكار الريادية.
- تتضمن عدداً محدوداً من المستويات الإدارية.
- يقوم الموظفون بالعديد من الوظائف والمهام.
- غالباً ما تكون على اتصال وثيق مع المجتمع المحلي.

1 الهام فخري ، مرجع سابق ، ص8

مزايا المشروع الصغير:

يتمتع المشروع الصغير بمجموعة من المزايا مقارنة بالمشروع الكبير منها: [1]

- القدرة على الانتشار الجغرافي.
- إمكانية إقامتها بالقرب من مصادر المواد الأولية أو أسواق بيع المنتجات النهائية.
- انخفاض التكاليف الإنتاجية والتخزينية؛ نظراً لصغر حجم الإنتاج.
- المرونة في مجال الإنتاج من حيث: الكم والنوع وبرامج التسويق، مما يجعلها أسرع استجابة لحاجات السوق.
- بعيدة إلى حد ما عن مشاكل تلوث البيئة؛ نظراً لبساطة التكنولوجيا المستخدمة.
- صغر حجم الاستثمارات.
- لا تحتاج إلى شروط وإجراءات معقدة لإقامتها.
- توفر اللمسة الشخصية في الإدارة.
- إمكانية التخصص الدقيق في مجال محدد يتيح فرصة الإبداع والابتكار.
- تكاليف خلق الوظائف الجديدة من خلال المشروعات الصغيرة، تمثل نسبة بسيطة من تكاليف خلق الوظائف الجديدة من خلال المشروعات الكبيرة.

الخصائص التي تميز الصناعات الصغيرة عن الصناعات الكبيرة:

إن أهم الخصائص التي تميز الصناعات الصغيرة عن الصناعات الكبيرة وتجعلها أكثر ملائمة للتنمية الذاتية المنتجات المحلية ما يأتي: [2]

---

1 الهام فخري ،نفس المرجع السابق، ص9

2 سعد عبدالرسول، الصناعات الصغيرة كمدخل للتنمية، ص35

1. التخصص الإداري الضئيل نسبياً:

يمكن القول إن الصناعات الصغيرة تتميز بأدائها من قبل الرجل الواحد فقد يقوم المدير مع عدد قليل من المساعدين بوظائف الإنتاج والتمويل والشراء والمبيعات والاتصالات، لعدم تواجد في المنشأة الصغير رؤساء استشاريون للوظائف الإدارية المتخصصة تؤدي هذه الخاصية التميز في السرعة في اتخاذ القرارات الأكثر فاعلية ووجود حافز قوي على العمل.

2. الاتصالات الشخصية القوية

يكون المدير في هذه المنشآت الصغيرة على اتصال شخصي قوي بكل من المستخدمين والمستهلكين والموردين والملاك، وغالباً تنفصل الملكية من الإدارة إذا كان المدير من النوع الكفء فإن هذه الخاصية تعطي الصناعات الصغيرة ميزة نسبية على الصناعات الكبيرة، بسبب العلاقات الإنسانية الجيدة والمرونة في أداء الأعمال اليومية.

3. صعوبات الحصول على رأس المال والائتمان

تتميز الصناعات الصغيرة بوجه عام بقلة رأس المال المطلوب نسبياً، وعلى الرغم من ذلك تواجه المنشآت الصناعية الصغيرة صعوبات للحصول على التمويل اللازم، حيث لا تستطيع زيادة رأس المال بطرح أسهم أو الاقتراض اللازم.

4. تتميز المنتجات التي تعترضها الصناعات الصغيرة بالخصائص الآتية:

- ضيق السوق المحلي الذي قد يكون سوقاً إقليميا.
- يتطلب تصنيع المنتجات درجة عالية من الخبرة والمهارة.
- تتميز بانخفاض تكاليف النقل.
- تلاءم أذواق المستهلكين المختلفين (بالنسبة للسلع غير النمطية)

الاعتبارات التي جعلت للصناعات الصغيرة مكانة في اقتصاديات الدول: [1]

1. توفير فرص العمل باستخدام التنمية الصناعية اللامركزية وبصفة خاصة في الريف.
2. توفير رؤوس الأموال والمهارات الفنية والإدارية النادرة واستخدام المدخرات المحلية الصغيرة.
3. إعادة توزيع الدخل القومي للحد من تركيز القوة الاقتصادية.

المبحث الثاني

أهمية الصناعات الصغيرة في خطط التنمية: [2]

يقوم برنامج الصناعات الصغيرة في خطط التنمية على عدة مبادئ رئيسية أهمها: استغلال الخامات المحلية، والاستفادة من أوقات الفراغ في الريف والحضر، وتشغيل المزيد من العمال لإنتاج سلع يمكن تصريفها.

وإذا كان التخطيط القومي يقتضي أن تتناسب المؤسسات وأحجامها مع السكان ومجموعاتهم، بحيث يمكن استغلال الموارد التطبيقية والبشرية على أكمل وجه فإن التخطيط المحلي يسعي إلى تحقيق نفس الأهداف على مستوى الريف والمدينة، وهو يتيح لهذه المجتمعات فرصة الاعتماد على النفس، والتخطيط المحلي يحقق الديمقراطية في أجمل صورها، ومن هنا تبدو أهمية نشر الصناعات الصغيرة حتى يمكن توفير ظروف التشغيل الكامل.

---

1 سعد عبدالرسول، نفس المرجع السابق، ص71

2 القطاع الصناعي : المعوقات – وآفاق الانطلاق ، وثائق ندوة القطاع الصناعي التي أقامها المجلس الاستشاري بالتعاون مع وزارة الصناعة، ص216

أهمية الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية :

إن أهمية الصناعات الصغيرة تتوقف على الدور الذي يمكن أن تقوم به خلال المراحل المختلفة للتنمية الصناعية، وهذا يتوقف على مدى وفترة عرض العمل ورأس المال، ويمكن للصناعات الصغيرة أن تسهم بدور فعال في الإسراع بعملية التنمية الصناعية.[1]

وقد بينت دراسات ميدانية في كندا، أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة أخذت تفوق المؤسسة الكبرى في الميدان التكنولوجي، ليس باستعمال التقنيات الحديثة في الإعلان فحسب بل أيضا باستعمال الآلات والمعدات الأكثر تناسباً وملائمة مع القطاع الموجودة فيه.

وترجع أهمية مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأسباب الآتية:

1. **تعتمد المشروعات الصغيرة على جهود العمالة المكثفة**، وتميل إلى توزيع الدخل بصورة أكثر عدالة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، فهي تلعب دوراً مهماً في خلق فرص استخدام بما يخفف من حدة الفقر، إذ أنها كثيراً ما توفر فرص عمل مقابل أجور معقولة للعمال من الأسر الفقيرة والنساء اللاتي يفتقرن إلى المصادر البديلة للدخل.
2. **تسهم المشروعات الصغيرة في رفع كفاءة تخصيص الموارد** في الدول النامية، فهي تميل إلى تبني الأساليب الإنتاجية كثيفة العمالة بما يعكس وضع تلك الدول من حيث وفرة قوة العمل وندرة رأس المال.
3. **تعظيم الفائض الاقتصادي للمجتمع:** إن من بين ما يتصف به الاقتصاد اليمني هو انخفاض معدلات الادخار المحلي، مما ينجم عنة زيادة الاعتماد على التمويل الخارجي،

1 نفس المرجع السابق، ص228

ولما كان العمل على تحقيق معدلات نمو طموحة من خلال الاعتماد على مصادر التمويل الذاتي فإن الأمر يتطلب تعظيم الفائض الاقتصادي للمجتمع.

4. **تنمية الصادرات:** إن من المشاكل التي يواجهها الاقتصاد اليمني هو العجز الكبير والمتزايد في الميزان التجاري؛ لذا من الضروري العمل على تعظيم العائد الصافي الناتج من الاستثمارات المحققة.

وعلاوة على دور الصناعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فإنها تقدم العديد من الميزات التي تلخص بالآتي:[1]

- إتاحة فرص عمل برؤوس أموال أقل.
- استغلال مدخرات المواطنين والاستفادة منها في الميادين الاستثمارية المختلفة.
- تعد هذه الصناعات صناعات مغذية لغيرها من الصناعات، ولها دورها في توسيع قاعدة الإنتاج المحلي.
- لا تحتاج إلى مستويات عالية من التدريب.
- توفر منتجات هذه الصناعات جزءاً مهماً من احتياجات السوق المحلي، مما يقلل من الاستيراد
- تستطيع مواجهة تغييرات السوق بسرعة، بعيداً عن الروتين.

1 نوزاد عبدالرحمن الهيتي، مرجع سابق، ص6

دور الصناعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

إنَّ للصناعات الصغيرة دوراً بارزاً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويتضح ذلك من خلال ما يأتي:

- خلق فرص عمل جديدة.
- تكوين الكوادر الإدارية المحلية.
- استخدام الموارد بكفاءة.
- تعبئة المدخرات، وتشغيل العمال، وتخفيض الإسراف والفاقد الاقتصادي، بالإضافة إلى توفير مناخ مناسب للتجديد والابتكار والتطوير.
- التنمية الإقليمية وتنمية المناطق الريفية والأقل نمواً
- مواجهة الطلب المحلي لمحدودي الدخل والمساعدة في عدالة توزيع الثروة والدخل.
- التشجيع على استعمال مصادر بديلة للطاقة تتسم برخص التكلفة الإنتاجية.
- تتيح الصناعات الصغيرة الفرصة للكسب الإضافي، وذلك لأفراد المجتمع، مثل الأسر ذات الدخول المنخفضة.
- تشجيع الفرصة لتشغيل الأطفال وكبار السن والنساء والعاطلين من الذكور والذين لم يوفقوا في الحصول على عمل.

دور الصناعات الصغيرة في تنمية الاقتصاد اليمني:

لا يزال الدور الذي تقوم به الصناعات الصغيرة محدوداً في الاقتصاد اليمني لأسباب تتعلق بوضع قطاع الصناعة التحويلية، لذا فلابد من إعطاء صورة عن الواقع الراهن للصناعات الصغيرة في اليمن، والأهمية النسبية لإعداد المنشآت الصناعية الصغيرة.

1. الواقع الراهن للصناعات الصغيرة في اليمن:

إن الأهمية التي توليها الحكومة اليمنية للصناعات الصغيرة في الوقت الراهن لا تخرج عن تلك التي توليها الدول المختلفة لهذه الصناعات بعد أن ثبت من تجارب دول عربية عديدة بأنها قد حققت قفزة نوعية اقتصادية واجتماعية جراء دعم وتشجيع هذه الصناعات، بالإضافة إلى أن هذا النوع من المشروعات يعدُّ أكثر ملائمة للاقتصاد اليمني الذي يعاني تحديات كبيرة تمويلية وتقنية ومهاراتية ، هذا ناهيك عن الاختلالات الكلية والتحديات الخارجية.. الخ.

لذا فإن الاقتصاد اليمني بحاجة إلى إرساء ركائز تنموية حقيقية تدفع بنموه وتطوره، وهذا أمر مرهون بمدى قدرة الحكومة اليمنية التي تبني سياسات جادة لتنمية المشروعات الصغيرة وفي مقدمتها المشروعات الصناعية، فهذه الصناعات تمثل قوة تنموية كامنة بما تملكه من قدرة لجذب المدخرات وحفزها، وتنويع الهيكل الإنتاجي، والانتشار الجغرافي واستخدامها لموارد محلية، وخلق روابط أمامية مع الصناعات الكبرى باعتبارها صناعات مغذية، وروابط خلفية مع قطاعات اقتصادية أخرى، هذا بالإضافة إلى تكلفتها المالية المنخفضة نسبياً، وقدرتها على خلق فرص وظيفية متزايدة بكلفة مالية منخفضة نسبياً للحد من البطالة ومكافحة الفقر.

2. المساهمة في الإنتاج والاستهلاك الوسيط والقيمة المضافة:

فهذه الصناعات قد حققت تطوراً في القيمة المطلقة للإنتاج، كما يبينه الجدول رقم (2) من الفترة 2003- 2005م، حيث ارتفع إجمالي قيمة إنتاجها من (120078) مليون ريال إلى (168110) مليون ريال، بالنسبة للصناعات الصغيرة إلى إجمالي الصناعة أي بمعدل نمو سنوي (28.57) مثلت حصة الصناعات الصغيرة، أي بزيادة قدرها 48032 مليون ريال.

الجدول (2): الإنتاج والاستهلاك الوسيط والقيمة المضافة بالمليون الريال 2003- 2005م

المصـــدر: كتاب الإحصاء السنوي 2005 م: [1]

إجمالي الإنتاج والاستهلاك								
المنشآت بحسب الحجم٪	إجمالي قيمة الإنتاج			الاستهلاك الوسيط			إجمالي القيمة المضافة		
	2003	2004	2005	2003	2004	2005	2003	2004	2005
صغير	57,643	120,078	681,110	30976	75426	105596	2667	44652	62514
٪	٪9,03	٪30,66	٪30,66	٪6,09	٪30,08	٪30,08	٪20,48	٪31,71	٪31,71
متوسطة	17,528	30,695	42,976	8968	17985	25179	8560	12710	17797
٪	٪2,75	٪7,84	٪7,84	٪1,76	٪7,17	٪7,17	٪6,58	٪9,03	٪9,03
كبيرة	563,313	240,834	337,164	468,357	220,305	220,305	94956	83473	116859
٪	٪88,23	٪61,50	٪61,50	٪92,14	٪62,75	٪62,75	٪72,94	٪59,27	٪59,27
الإجمالي	638484	391607	54250	508301	250772	35,1080	130183	140835	197170

بالنسبة للفترة (2004- 2005) من 75426 مليون ريال إلى 105596 مليون ريال بالنسبة للصناعات الصغيرة فقط بزيادة قدرها 30170 مليون ريال وبمعدل سنوي (28,57)، أما بالنسبة للاستهلاك الوسيط محسوباً إلى إجمالي المنشآت الصناعية، حيث إن

1 وفقاً لبيانات كتاب الإحصاء السنوي 2005م.

نسبة الاستهلاك الوسيط للصناعات الصغيرة إلى إجمالي المنشآت الصناعية بنسبة (30,07٪) من إجمالي قيمة المنشآت الصناعية.

أما بالنسبة للمنشآت الصناعية الكبيرة فإن نسبة الاستهلاك الوسيط إلى إجمالي المنشآت الصناعية بلغت ما نسبته (62,75٪)، أما المنشآت الصناعية المتوسطة فنسبة الاستهلاك الوسيط لإجمالي المنشآت الصناعية (7,171٪)، وهذا يدل على أن الصناعات الصغيرة والمتوسطه لديها القدرة على توليد القيمة المضافة بصورة أكبر من المنشآت الصناعية الكبيرة في اليمن.

وبالنسبة لإجمالي القيمة المضافة فقد ارتفعت إجمالي قيمته خلال الفترة 2004- 2005م من (44652) مليون ريال إلى (62514) مليون ريال أي زيادة قدرها (17862) مليون ريال بمعدل سنوي (40٪)، أما بالنسبة للصناعات كوسيطة فإن الزيادة قدرها 5087 مليون ريال أي بمعدل سنوي (40٪)، بينما الصناعات الكبيرة فإن الزيادة فيها كانت متمثلة في (33386) مليون ريال أي بمعدل سنوي (40٪).

ومن خلال الجدول السابق يمكن أن نشير إلى أن المنشآت الصناعية الصغيرة في تزايد مستمر خلال الفترة 2003- 2005م بالنسبة لإجمالي قيمة الإنتاج، مما يعطي لها الأهمية في الدرجة الأولى، ثم تليها الصناعات المتوسطة حيث إنها تشير إلى التزايد في إجمالي قيمة الإنتاج، أما بالنسبة للصناعات الكبيرة فقد بدأ في 2003م (563,313) مليون ريال ثم بدأ بالانخفاض إلى 240,834 مليون ريال أي بنسبة (42,75٪)، ثم ارتفع قيمة الإنتاج إلى 337,164 مليون ريال، وهنا يتضح لنا أن الصناعات الكبيرة في حالة تذبذب بالنسبة لقيمة الإنتاج، وهذا بعكس الصناعات الصغيرة.

3. الصناعات الصغيرة ودورها في مجال التشغيل:

تتفق الغالبية العظمى من علماء الاقتصاد والحكومات المختلفة في الوقت الحاضر على أهمية الدور الذي تقوم به هذه الصناعات في مجال التوظيف، فهذه الصناعات قادرة على خلق فرص عمل متزايدة واستيعاب نسبة كبيرة من البطالة، لاسيما البطالة بين الشباب؛ نظراً للتكلفة المنخفضة لفرصة العمل الواحدة في هذه الصناعات مقارنة بالكلفة المالية الكبيرة لخلق مثل فرصة العمل هذه، بالإضافة إلى تنوع مجالاتها، وقدرتها على الانتشار الجغرافي واستقطاب المنظمين والمبدعين والراغبين من الشباب لإنشاء مشروعاتهم الخاصة في حالة إن توفرت لهم الإمكانات لذلك.

كما أن المنظمات الاقتصادية الدولية والإقليمية هي الأخرى توجه حكومات الدول النامية التي تعاني من البطالة إلى تبني إقامة الصناعات الصغيرة لامتصاص هذه البطالة ليس هذا فحسب بل إن هذه المشروعات في العديد من الدول المتقدمة والنامية التي حققت تطوراً ملحوظاً في اقتصادياتها تستوعب أعداداً كبيرة من العمالة في هذه الدول، فمثلاً (وفرت هذه الصناعات بالولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 92م حتى 98م أكثر من 15 مليون فرصة عمل، وأن المشاريع الصغيرة تستوعب 70٪ من قوة العمل الأمريكية، وفي عام 1998م تبين أن هذه الصناعات وفرت حوالي 70٪ من فرص العمل بدول الاتحاد الأوربي).

ونظراً لأهمية هذه الصناعات في مجال التشغيل بالنسبة للاقتصاد اليمني الذي يعاني من تفاقم حدة البطالة فإننا سوف نعرض لواقع هذه المشروعات في مجال التشغيل في الوقت الراهن، وبالنظر إلى الجدول التالي رقم (3) فإن توزيع العاملين بحسب نوعية المنشآت نجد أن المنشآت الصناعية الصغيرة استوعبت 66258 مشتغلاً في عام 2003م، تم تزايد عدد العاملين

بزيادة عدد المنشآت إلى 91884 مشتغلاً في عام 2005م؛ أي أن نسبة العاملين في قطاع الصناعات الصغيرة (52,28٪) من إجمالي العاملين في القطاع الصناعي خلال عام 2005م.

في حين أن العمال الدائمين بأجر بالنسبة للصناعات الصغيرة، ففي العام 2003م كان 150,650 مشتغلاً، أما في عام 2005م فقد ارتفع عدد العاملين إلى 29097 مشتغلاُ.

أما أصحاب المنشأة وأفراد أسرهم فقد استوعبت الصناعات الصغيرة عدد العاملين خلال الفترة 2003- 2005م ،حيث ارتفع عددهم من 47506 مشتغلاً إلى 57503 مشتغلاً، حيث بلغت نسبتهم 83٪ من إجمالي أصحاب المنشآت وأفراد أسرهم في عام 2005م. والجدول الآتي يوضح

عدد العاملين الدائمين بأجر وأصحاب المنشآت وأفراد أسرهم والمرسمين والمؤقتين حسب حجم المنشآت للسنوات 2003- 2005م.:

جدول رقم (3): يوضح اجمالي الإنتاج والاستهلاك

إجمالي الإنتاج والاستهلاك												
بيان المنشآت	الدائمين بأجر			أصحاب المنشآت وأفراد أسرهم			الموسمين المؤقتين			الإجمالي		
	2003	2004	2005	2003	2004	2005	2003	2004	2005	2003	2004	2005
صغيرة 1- 4 عمال	15065	26175	29097	47506	56241	57503	3687	4883	5284	66258	87299	91884
متوسطة 5- 9 عمال	9804	13537	15458	6604	8202	8314	991	3613	3885	17399	25352	27657
كبيرة أكثر من 10عمال	44941	40957	46372	1279	3215	3464	6857	5927	6372	53077	50099	5608
الإجمالي	69810	80669	90927	55389	67658	69281	11535	14423	15541	136734	162710	175749

المصـدر: كتاب الإحصاء السنوي 2005م [1]

إن اليمن بأمس الحاجة الاقتصادية إلى تطوير الصناعة الصغيرة والمتوسطة وتنويع منتجاتها وخدماتها؛ لتلبية النمو الحثيث بالاستهلاك، وتأمين بديل اقتصادي وطني للاستيراد بالتلازم مع التوسع في التصدير، وأن الاكتفاء بالوضع الحالي الذي تحققه هذه الصناعات والصناعة

1 البيانات وفقاً لكتاب الإحصاء السنوي 2005م

اليمنية بصورة عامة في الوقت الذي يتفاقم العجز الفادح في التجارة الخارجية عموماً (بدون النفط) وتجارة السلع الصناعية خصوصا فإن هذا الوضع لن يؤدي إلى تشديد مأزق البطالة والعجز الخارجي التجاري والمالي والمديونية، لأن مضاعفة قدرة الصناعات الصغيرة والمتوسطة على تعبئة قوة العمل الوطنية تتطلب كمية هذه الصناعات ودعمها، وتنويع فروع إنتاجها، وتعميق أنشطتها التحويلية، واستهداف تكاملها الأفقي والرأسي، وتوفير الكفاءات البشرية، وتعبئة المواد الطبيعية.

المبحث الثالث

مشكلات الصناعات الصغيرة في الاقتصاد اليمني:

تواجه الصناعات الصغيرة مجموعة من المشكلات المتعددة وتعدُّ التعرف عليها أمراً ضرورياً؛ لكي يمكن التصدي لمعالجة هذه المشكلات، ونورد فيما يلي أهم المشكلات التي تواجه الصناعات الصغيرة:

1. الائتمان والتمويل:

وهو يعد من أهم المشكلات التي تواجه الصناعات الصغيرة وإن وجدت المؤسسات، فعادة ما تكون محدودة الإمكانات، فضلاً عن أنها تضع شروطاً صعبة للاقتراض بالنسبة للمصانع الصغيرة، ومن هذه الشروط:

- طلب ضمان عيني ذا قيمة، ونادراً ما يتوفر هذا الشرط لدى الصانع الصغير[1] .

1 القطاع الصناعي : المعوقات وافاق الانطلاق، مرجع سابق، ص110

كما أن الصعوبات التي تواجه القطاع الصغير تترتب عليها تكاليف باهضه قد تكون منها : [1]

أ- ارتفاع التكاليف الاستثمارية للمشروع.

ب- ارتفاع تكاليف الإنتاج وترجع بصورة أساسية إلى:

- ضعف الجوانب الإدارية.
- انخفاض مهارات العمال.
- ارتفاع نسبة التالف من الإنتاج (بسبب نقص المهارات)
- عدم الاستفادة من مخلفات الإنتاج.
- استخدام طرق ووسائل للإنتاج متدنية المستوى التقني.
- عدم توافر المواد الأولية، وبالتالي استيرادها من الخارج بأسعار مرتفعة.
- ارتفاع كلفة الاستثمار.

أما على الصعيد المعرفي وتأمين التمويل الكافي تواجهه جملة من المصاعب أهمها :

- السياسة الائتمانية للبنوك التجارية.
- ارتفاع معدل الفوائد.
- عدم القدرة على توفير الضمانات.

2. **المعوقات الفنية :**

يعاني قطاع الصناعات الصغيرة من قصور شديد في النواحي الفنية في مجال الخدمات المساندة من معلومات واستشارات وأبحاث، وكذلك النواحي المتعلقة بالتدريب والتكنولوجيا:

1 نفس المرجع السابق، ص114

أ- المعلومات:

هناك نقص شديد في المعلومات الفنية التي تحتاجها المشروعات الصغيرة، وعدم معرفة كيفية الحصول عليها لاسيما في الجوانب المتعلقة بالطلب والسوق والمواد الخام ومصادرها وأسعارها وفيما يتعلق بموردي الآلات وكيفية الاتصال بهم والتفاوض معهم.

ب- التكنولوجيا:

تواجه الصناعات الصغيرة الكثير من المشكلات الفنية التي تتعلق باختبار المعدات ذات التكنولوجيا المناسبة وتشغيلها وطرق صيانتها والخبرة اللازمة للتعامل معها.

3. **المعوقات الاقتصادية:**

مثل صغر حجم السوق المحلي ومنافسة المنتجات المستوردة وارتفاع أسعار المواد الخام ومستلزمات التكنولوجيا.[1]

4. **المشاكل الحكومية:**

المتمثلة في ضعف الإعفاءات الجمركية والضريبة والإجراءات الحكومية المعقدة في منح التراخيص والإعفاءات، إضافة إلى عدم معاملة المشروعات الصغيرة معاملة تفضيلية في القوانين والتشريعات الخاصة بالضرائب والرسوم الجمركية، كما تعاني المشروعات الصغيرة من قلة مراكز البحوث والتطوير الحكومية والمعنية برعاية المشروعات الصغيرة وعدم وجود سياسة واضحة لتنمية المشروعات الصغيرة، إلى جانب ضعف التعاون بين الجهات المعنية

1 القطاع الصناعي : المعوقات وافاق الانطلاق، مرجع سابق، ص115

بتنمية هذا القطاع كما أن عدم وجود تعريف إجرائي موحد للمشاريع الصغيرة يمثل عقبة أمام دعم هذا القطاع [1].

5. **المعوقات التسويقية :**

تعايش المشروعات الصغيرة أوضاعاً تسويقية صعبة تجعلها فريسة سهلة في مضمار المنافسة، وتحد من قدرتها على تعريف منتجاتها[2]، كما يقتصر قطاع المشروعات الصغيرة على الصناعات الخفيفة، واقتصار نطاق توزيعها على الأسواق المحلية، ومنافسة المنتجات المستوردة للمنتجات المحلية التي تنتجها الصناعات الصغيرة، كما تعاني الصناعات الصغيرة من نقص المعرفة، والإيمان بالمفهوم الحديث للتسويق، وضعف الاهتمام ببحوث التسويق وإهمال نشاط التخطيط التسويقي.

ومن العوامل التسويقية التي تعيق المشروعات الصغيرة: [3]

أ- ضعف عوامل التمركز والقدرة على المنافسة .

<u>هناك عوامل تشكل عوائق أمام المشروع وتحد من قدراته على الاستمرارية في مواجهة ظروف وأوضاع السوق أهمها:</u>

1. انفتاح السوق على الاستيراد.
2. انخفاض القوة الشرائية للشرائح الاجتماعية التي تشكل المصدر الاساسي للطلب.
3. انخفاض مستوى الجودة.

---

1 الهام فخري، مرجع سابق ، ص11

2 نفس المرجع السابق، ص12

3 القطاع الصناعي : المعوقات وافاق الانطلاق، مرجع سابق، ص118

4. غياب المعلومات الدقيقة عن السوق المحلي.

5. تسرب كميات كبيرة من السلع الأجنبية بصورة غير رسمية وبطرق مختلفة.

ب- قصور نظام التسويق:

أساليب تصريف السلع وقنوات التوزيع المستخدمة في التواصل إلى المستهلك ما زالت تقليدية ومحدودة التأثير ويرجع السبب في ذلك إلى الآتي:

- نقص في التمويل اللازم لخلق منافذ البيع المتخصصة.
- قصور مهارات التسويق لدى معظم المستثمرين.
- الإحجام عن الاستعانة بمتخصصين في التسويق.

ج- غياب نشاط الترويج:

لا زالت الصناعات الصغيرة بعيدة عن نشاط الترويج الذي يضمن تعريف المستهلك بالسلعة المنتجة، ويؤدي ذلك إلى الآتي:

- ارتفاع تكاليف الدعاية والإعلان.
- انخفاض الوعي الإعلاني لدى المنتج.
- غياب المعارض المتخصصة التي تنشئها الدولة لمساعدة صغار المستثمرين.

6. **معوقات تنظيمية :**

أ- غياب التنظيم الكلي للقطاع:

نظراً لأن قطاع الصناعات الصغيرة لم يلق الرعاية الكافية على المستوى القومي، فقد نشب ذلك في نشوء بعض المشاكل أهمها:

- غياب مفهوم وتعريف محدد للصناعات الصغيرة.

- الافتقار إلى استراتيجية ملائمة تحدد مسار القطاع وأهدافه.
- عدم وضوح الرؤية المستقبلية لتنمية القطاع في إطار التنمية الإقليمية.
- الافتقار إلى سياسة تضمن التكامل مع الصناعات الأخرى.

ب- غياب التشريعات المحفزة:

تفتقر الصناعات الصغيرة إلى تشريع خاص بها يمنح الحوافز لصغار المستثمرين وتشجيعهم على الاستثمار في المشروعات الصغيرة.

ج- عدم المشاركة في تنفيذ المشروعات القومية:

إن الاعتماد إلى تنفيذ المشروعات القومية الكبرى بأسلوب تسليم المفتاح أو عدم تخصيص جزء من مشتريات الحكومة من المشروعات الصغيرة يمكن أن يكون أحد العوائق أمام المشروعات الصغيرة وذلك يؤدي إلى:

- حصر المشروع الصغير في إطار السوق التقليدي الضيق.
- حرمان المشروع الصغير من التعامل مع قسم السوق متطور الاحتياجات.

وبذلك تكون المحصلة المنطقية لتلك العادة:

- انعدام الدوافع للتطوير والتحسين.
- بقاء المشروع معزولاً وبعيداً عن مجريات التطور.

د- عدم توافر المناطق الصناعية:

لا توفر الصناعات الصغيرة أي فرص للتجمع في مناطق صناعية أو مجتمعات صناعية تتوافر فيها الخدمات الضرورية، والافتقار إلى ذلك النوع من الدعم يعد أحد أهم المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة من شأنه يؤدي إلى:

- تكبد مبالغ كثيرة لتوفر الأماكن المناسبة (أرض – مباني).
- تحمل نفقات كبيرة لتوصيل الخدمات الضرورية (كهرباء – مياه – اتصالات)
- التجمع العشوائي في المدن بصورة تخل بالتخطيط العمراني الحضاري.
- التأثير على صحة البيئة لما يصدر عن هذه المشروعات من ضجيج أو نفايات.

7. **صعوبة الحصول على الآلات والمواد الأولية :**

نظراً لأن معظم الدول النامية تقوم باستيراد الآلات والمعدات من الخارج، فإن الحصول على النقد الأجنبي يصبح مشكلة أمام هذه الصناعات، في حين أن تلك المشكلة تكون محلولة بالنسبة للمشروعات الكبيرة التي تستطيع تأمين النقد الأجنبي من خلال الاقتراض من المؤسسات الأجنبية، وتأمين حاجاتها من الآلات والمعدات.

8. **مشكلة الأيدي العاملة المدربة :**

تعاني معظم الدول النامية من ندرة الأيدي العاملة المدربة، كما أن الأفراد المهرة يفضلون العمل لدى المشروعات الكبيرة من حيث مزايا أفضل وأجور أعلى، الأمر الذي يضطر هذه الصناعات إلى توظيف عمال وتدريبهم أثناء العمل، وفي أحيان كثيرة يترك هؤلاء الأفراد العمل لدى المشروعات، وينتقلون إلى المشروعات الكبيرة، ويؤدي هذا إلى البحث عن عمال جدد وهذا من شأنه يؤدي إلى عدم استقرار هذه الصناعات من ناحية، وتخفيض الإنتاجية ونوعية السلعة، ويزيد تكاليف الإنتاج.

السمات العامة لقطاع الصناعات الصغيرة:

ظل قطاع الصناعات الصغيرة بعيداً عن الانتباه خلال الفترات السابقة، و اعتمد المشتغلون فيه على جهودهم الذاتية واجتهاداتهم الشخصية في تحديد أنشطتهم وتوجيهها وإدارتها دون

أن يكون ذلك وفقاً لمنهج واضح وأهداف محددة، وفي معزل تام عن أي مساندة واضحة أو توجيه وفي ظل مثل هذه الأجواء (نما القطاع نمواً عشوائياً وتشكل تدريجياً وفق نمط غير فعال)، ولعل أهم مظاهر الضعف التي نشأت من داخل القطاع ترجع إلى: [1]

1. تعدد مستويات القطاع أو تداخلها:

لا يمثل قطاع الصناعات الصغيرة قطاعاً مستقلاً بذاته، فهناك اختلافات كبيرة في داخله تجعله غير موحدٍ أو غير متجانس التركيب، حيث يتضمن أكثر من مستويات النشاط وهي:

أ- الأعمال الموجهة للإعاشة.

ب- الأنشطة الحرفية.

ج- المشروعات الصغيرة.

2. عدم الترابط مع الصناعات الكبيرة:

لم تصل الصناعات الصغيرة إلى مرحلة الصناعات الوسيطة أو الصناعات المغذية، فما زالت العلاقة مع الصناعات الكبيرة مفقودة على مستوى الدفع الأمامي والخلفي، فالمشروعات الكبيرة تقوم باستيراد احتياجاتها من السوق الخارجي بما في ذلك المواد الأولية وقطاع الغيار ، كما أن الصناعات الصغيرة لا تستفيد من منتجات المشروعات الكبيرة أو من مخلفاتها، وفي الغالب تقوم بشراء احتياجاتها من المستوردين، أو تقوم باستيرادها من السوق الخارجي.

1 توصيات المؤتمر الاول للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في اليمن 2003م ، ص12

ويرجع السبب في غياب الترابط مع الصناعات الكبيرة إلى عوامل أهمها :

أ- ضعف الجوانب الفنية.

ب- اعتمادها على مستويات متدنية من التقنية.

ج- التبعية المباشرة؛ لغياب سياسة واضحة المعالم تأخذ في الاعتبار تأهيل القطاع لهذا الدور.

3. غياب الاستراتيجية:

من أخطر الظواهر المصاحبة لنمو الصناعات الصغيرة غياب المنهج المعبر عن الرؤية الاستراتيجية بمختلف أبعادها على مستوى الهدف والدور والأسلوب، حيث يلاحظ:

أ- انعدام الهدف الحيوي:

ما زالت الصناعات الصغيرة حبيسة الهدف التقليدي، وهو إنتاج سلع نهائية للسوق، وهي في معظمها - إن لم تكن كلها - للاستهلاك المباشر، وفي الغالب يكون قرار الاستثمار في المشروع الصغير أساسه المحاكاة لمجرد إنتاج سلعة يقوم الغير بإنتاجها أو باستيرادها.

أما هدف التصدير فهو غائب تماماً، لا سيما في ظل إنتاج سلع بعيدة عن متطلبات السوق الخارجي من حيث الجودة، وعدم وجود معايير أو ضوابط للمواصفات والمقاييس.

ب- سيادة الفكر الحرفي:

على مستوى الدور الذي يحدد وظيفة المشروع الصغير في النسيج الصناعي، يلاحظ أن قطاع الصناعات الصغيرة ما زال في مرحلة بسيطة من النمو ولم يبلغ بعد حدا من التطور يؤهله لأداء دورٍ محددٍ، ويرجع ذلك إلى سيطرة الفكر الحرفي على الفكر الصناعي.

ج- ضعف الوسائل البشرية والمادية:

العمالة المشتغلة في الصناعات الصغيرة غير ماهرة وغير مدربه، أما التقنيات المستخدمة فهي ضعيفة وقديمة وتعبر عن مستويات متدنية من التكنولوجيا وطرق الإنتاج، فضلاً عن قصر عمرها الافتراضي، وعجزها عن تقديم وفورات في التكاليف؛ نظراً لتقادمها وارتفاع النفقات الخاصة بالصيانة والإصلاح وقطع الغيار.

د- ضعف الإدارة:

تتصف الصناعات الصغيرة بإدارة الرجل الواحد، حيث تتركز الوظائف الإدارية جميعها - باستثناء العملية الإنتاجية- في يد شخص واحد وهو صاحب المشروع، فهو عادة لا توجد لديه المعرفة اللازمة للقيام بكل العمليات الإدارية مثل المحاسبه والسجلات والعمليات التخزينية والتسويق، بالإضافة إلى ذلك فإن الأنشطة الحديثة المرتبطة بتطوير المنتجات وتخطيط الإنتاج، ورفع الإنتاجية وخفض التكلفة، واحترام المواصفات، والرقابة على الجودة، وتخطيط عمليات الإمداد من للمواد الأولية.كل هذه الأنشطة ما زالت غائبة أو ضعيفة تحتاج إلى تطوير واسع.

ه- انخفاض الإنتاجية:

إن تلك العوامل مجتمعة ستؤدي إلى انخفاض الإنتاجية، تلك المشكلة التي تمثل أهم العوائق التي تعترض نمو القطاع في إطار سوق مفتوح تتعاظم فيه المنافسة.

المبحث الرابع

استراتيجية تنمية الصناعات الصغيرة

فيما يخص اليمن تشير الدراسات والأبحاث إلى عدم وجود استراتيجية تنمية صناعية واضحة للصناعات الصغيرة على الرغم من أهمية مثل هذه الاستراتيجية التي قد تكون إحدى دعائم الخطط الصناعية والسياسات الصناعية، ويؤدي غياب الاستراتيجية الصناعية إلى التركيز على صناعات صغيرة لا تحتاج لها البلاد، وأن هذه الصناعات الصغيرة التي تنقصها الاستراتيجية والمنهجية قد لا تلبي الطلب المحلي أو تحل محل الواردات [1].

وقد أناطت وزارة الصناعة والتجارة في النهوض بقطاع الصناعات الصغيرة باعتبارها الجهة المشرفة بتنمية قطاع الصناعة وذلك بعمل الآتي

1. إدراج الصناعات الصغيرة ضمن برامج وخطط قطاع الصناعة.
2. إزالة أية تمايز ضد الصناعات الصغيرة.
3. إعداد البرامج التطويرية الخاصة بالصناعات الصغيرة.
4. توفير الأنشطة المحفزة والمشجعة الكفيلة بتنمية الصناعات الصغيرة.

وحيث أن تصنيف الصناعات الصغيرة للوزارة يتسم بالوضوح وعدم التبعية للأنشطة الحرفية، فإن تعريف الصناعات الصغيرة وفقاً لمعياري عدد العمال ورأس المال المستثمر تكون على النحو الآتي:

1 توصيات المؤتمر الاول للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في اليمن 2003م، ص24

1. الصناعات الصغيرة هي كل وحدة إنتاجية يعمل فيها عشرة عمال وتبلغ الآلات المستخدمة الإنتاجية فيها ما بين المليون والاثنين مليون.
2. كل وحدة إنتاجية تزيد قيمة الآلات المستخدمة بها عن 2,000,000 ولا تستخدم أكثر من عشرة عمال.
3. كل وحدة إنتاجية تستخدم فيها 2,000,000 مليون ريال، بحيث:

أ- لا يدخل المالك أو المالكين ضمن عدد العمال.

ب- يشترط أن يكون لكافة الوحدات الإنتاجية المشار إليها قرار رسمي يتم فيه مزاولة العمل الإنتاجي.

وتتضح المكانة البارزة التي يتولاها قطاع الصناعات الصغيرة في النسيج الصناعي من خلال نتائج ومعطيات المسح الصناعي الكمية والمادية الآتية:

- بلغ إجمالي الصناعات الصغيرة (31,735٪) منشأة شكلت 95٪ من إجمالي قطاع الصناعة.
- شكلت نسبة 48٪ من إجمالي المشتغلين.
- قيمة الأجور 21٪.
- القيمة المضافة 32,6٪.

موقع الصناعات الصغيرة من قطاع الصناعة: [1]

حسب بيانات المسح الصناعي الذي تم إجراؤه عن المنشآت الصناعية فإنه يمكن تصور وضعية الصناعات الصغيرة في البناء الهيكلي لقطاع الصناعة تبعاً للمؤشرات الآتية:

1 القطاع الصناعي: المعوقات وافاق الانطلاق، مرجع سابق ، ص110

1. عدد المنشآت الصناعية الصغيرة:

توزيع عدد العمال والمنشآت الصناعية في الجمهورية اليمنية حسب فئات المنشآت [1] :

جدول رقم (4): يبين توزيع عدد العمال والمنشآت الصناعية في الجمهورية اليمنية

وصف المنشأة	عدد العمال 2005م	النسبة	عدد المنشآت 2001م	النسبة
صغيرة (1- 4) عمال	91,884	٪52,28	32480	٪95,02
متوسطة (5- 9) عمال	27,657	٪15,74	1323	٪3,87
كبيرة (10) عمال فأكثر	56,208	٪31,98	378	٪1,11
المجمـوع	175,749	٪100	34,181	٪100

المصـدر: كتاب الاحصاء السنوي،2001م

من خلال هذا الجدول (4) يمكن أن نستخلص أن نسبة عدد المنشآت الصغيرة إلى إجمالي عدد المنشآت يمثل أعلى نسبة وهي 95٪، فيما أن عدد العمال تمثل نسبة كبيرة في الصناعات الصغيرة ما نسبته 52٪ ، وهذا يعني أن المنشأة الصغيرة تستقطب عدداً كبيراً من العمالة.

1 وفقا لكتاب الاحصاء السنوي،2001م، ص92

حيث تعكس هذه الوضعية حاجة القطاع إلى مزيد من الدفع ليواكب متطلبات التنمية وتأهيلها ليصبح قادراً على خلق مزيد من فرص العمل وزيادة معدلات التشغيل.

2. مساهمة القطاع (مدى كفاءته): أهم المؤشرات الرقمية التي تعكس مدى فاعلية وإنتاجية القطاع:

جدول (5) [1]

المؤشرات	مساهمة القطاع
قيمة الإنتاج الصناعي	٪30,66
قيمة الأجور	٪28,25
القيمة المضافة	٪31,71
الاستهلاك الوسيط	٪30,08

حيث يلاحظ من الجدول تواضع مساهمة الصناعات الصغيرة بالقياس إلى الزيادة العددية لها من خلال عدد العاملين فيها وعدد المنشآت التي تمثلها، ففي الوقت الذي تمثل فيه 52٪ من عدد المشتغلين فإن مساهمتهم في قيمة الإنتاج والأجور والقيمة المضافة دون تلك النسبة؛

1 توصيات المؤتمر الاول للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في اليمن 2003م

نظراً لصغر حجم المنشآت وتدني الإنتاجية وانخفاض معدلات الأجور، الأمر الذي يؤكد على ضرورة الاهتمام بالقطاع، لحثه على تشغيل آلياته الكامنة فيه.

الوسائل والإجراءات المقترحة للتغلب على مشكلات الصناعات الصغيرة:

الأسس العامة لتوطين المنشآت الصغيرة:

يهدف التخطيط المحلي إلى تحقيق أهداف تنموية محددة ذات بعد مكاني في جزء أو أجزاء من منطقة محلية معينة، فهو يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد المحلية كوسيلة لتحسين الرفاهية الاقتصادية للسكان، وقد صارالتخطيط المحلي مهماً حتى في ظل الاقتصاديات التي تأخذ بنظام السوق، لأن نظام السوق؛ قد يفشل في تخصيص الموارد الاقتصادية عبر المكان ولا يهتم إلا بالفعالية التي قد تؤدي إلى تركيز التنمية في الإقليم أو المحافظة الأكثر ازدهاراً، مما يوسع الشقة بين الإقليم.

ومن ثم تزايدت أهمية التخطيط الاقتصادي المحلي الذي يأخذ في الاعتبار البعد المكاني للنشاطات الاقتصادية، ويساعد على توطين الصناعات والمنشآت الجديدة بطريقة تحقيق العدالة في توزيع المكاسب الاقتصادية، والتخطيط للتنمية المحلية في المحافظات اليمنية الذي يجب أن يهتم بوضع أسس ومعايير عامة لتوطين المنشآت الصغيرة لتحقيق أكبر عائد اجتماعي ممكن من تخصيص هذه المشروعات مكانياً.

وهناك عدد من الأسس والمعايير، وفيما يلي أهم هذه الأسس والمعايير: [1]

1. **نسبة البطالة في المنطقة:**

1 توصيات المؤتمر الاول للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في اليمن، ص12

حيث يفضل نشر الصناعات الصغيرة والمنشآت الكثيفة العمالة في المناطق التي تزداد فيها معدلات البطالة وذلك لتوفير فرص العمل للمتعطلين والمهشمين، وطبقاً لهذا المعيار فإن أعلى معدلات البطالة هي على الترتيب في محافظة: تعز وعدن والبيضاء.

2. نسبة الفقر:

يجب أن توجه المشروعات والمنشآت الصغيرة لأكثر المناطق فقراً في البلاد؛ وذلك لتوليد دخول وتوفير منافع اجتماعية جديدة من جراء عملية التنمية المحلية لمشروعات رأس المال الاجتماعي المصاحبة لنشر وتوزيع المنشآت الصغيرة.

والمحافظات اليمنية التي يجب أن تلقى أولوية عند توطين المنشآت الصغيرة طبقاً لمقياس الفقر المطلق: حضرموت (50٪) البيضاء (42,1٪) تعز (41,1٪) الحديدة (39,45٪) الجوف (37,1٪).

3. توفير موارد طبيعية معينة في مناطق معينة:

يتيح إمكانية توطين نوعيات معينة من المنشآت التي تقوم على تلك الموارد مثل منشآت الصيد الصغيرة وخدمات إصلاح السفن وصيانتها في مناطق عدن وأبين والمكلا والحديدة أو مشروعات تجهيز وتعبئة المنتجات الزراعية في إب بما يؤدي إلى خفض التكاليف وإعطاء الإنتاج ميزة فنية سواء للسوق المحلي أو الخارجي.

4. التكامل بين المنشآت الصغيرة والكبيرة:

تعتبر علاقات التشابك الصناعي وإمكانيات التكامل بين المنشآت والعلاقات الأمامية والخلفية من أهم أسس توطين المنشآت وظهور منشآت صغيرة مغذية للمنشآت الكبيرة ونمو

علاقات التعاقد من الباطن، وكل ذلك يساعد على توطين منشآت ومشاريع معينة في إقليم معين بما يؤدي إليه وذلك من وفورات اقتصادية عديدة.

5. فرص التسويق:

تشمل فرص التسويق جانبين أساسيين وهما: وجود الطلب وإمكانية وسهولة وصول السلع للسوق، حيث تعاني كثير من المنشآت الصغيرة من المشكلات التسويقية لاسيما فيما يتعلق بوصول السلعة للمستهلك، وتوفير فرص التسويق بالنسبة للصناعات الصغيرة يعني أن هناك طلباً قابلاً للزيادة وأن إمكانيات السلعة للأسواق تعني توفير كافة الخدمات التسويقية من تغليف وتعبئة ونقل وحفظ وتخزين. إلخ، ومن ثم فإن توفر فرص التسويق في مناطق معينة أمام منشآت معينة يعني إمكانية توطينها في تلك المنطقة.

6. الاعتبارات والمعايير البيئية:

أصبحت المعايير والاعتبارات البيئية من أهم المعايير التي يجب استيفاؤها عند توطين المنشآت الصغيرة أو عند إقامة مناطق صناعية جديدة منشآت صغيرة، فالأبعاد البيئية للتنمية شرط أساسي من شروط نجاحها، ويجب أن تكون شرطاً أساسياً للموافقة على أي مشروع جديد، ومن قبيل هذه الشروط البيئية تجنب إقامة الورش الحرفية، وورش الصيانة الميكانيكية للسيارات والسلع المعمرة في المناطق والأحياء المزدحمة بالسكان.

وسائل وأساليب تنمية الصناعات الصغيرة:

في البداية لابد من تحديد الاستراتيجية التي ستتبعها الصناعات الصغيرة، والمقصود بالاستراتيجية هنا: القواعد التي تحكم رسم خطة التنمية الاقتصادية ووسائل تنفيذها،

وترتبط استراتيجية التنمية بالمستوى الاقتصادي العام والنظام الاقتصادي السائد وكيفية توزيع الأنشطة على الأقاليم المختلفة إلى جانب الموارد المتاحة: [1]

ومن أهم هذه الوسائل الآتي:

1. تركيز الاستثمار في المناطق المتقدمة:

تقوم هذه الاستراتيجية على تركيز الاستثمارات في المناطق الأكثر نمواً في الدولة، حيث توافر الصناعات الأساسية والعمالة الماهرة والأسواق الكبيرة إلى جانب توافر مزايا اقتصاديات التجمع من تحقيق وفورات نتيجة تجمع عدد من الأنشطة في مكان واحد.

2. توزيع الاستثمارات بالتساوي بين الأقاليم:

تعتمد هذه الاستراتيجية على العدالة في توزيع الاستثمارات بين الأقاليم، ومن مزاياها تحقيق العدالة في تمتع عدد أكبر من السكان بثمار التنمية وتقليل الفجوة بين الأقاليم، كما تساعد على توطين العمالة والقضاء على مشكلات الهجرة من الريف إلى الحضر ومن الأقاليم الفقيرة إلى تلك المتقدمة، وعلى الرغم من مزاياها فإنها تحتاج إلى استثمارات هائلة تتفق مع جميع الأقاليم لتوفير البنية الأساسية والصناعات والخدمات اللازمة؛ ليظهر عائد التنمية في كل إقليم.

3. تركيز الاستثمارات في أقطاب النمو:

تتلخص هذه الاستراتيجية في تركيز مجهودات التنمية في عدد محدود من الأقاليم التي تتوافر فيها بعض الشروط، بحيث تتركز الاستثمارات فيها على مجموعة من الأنشطة الصناعية الملائمة والتي لها معدلات نمو عالية.

---

1 سعيد عبدالرسول ، مرجع سابق، ص163

السياسات الواجب الاهتمام بها في أنشطة الصناعات الصغيرة:

1. أن تكون تنمية الصناعات الصغيرة من خلال خطة أو إطار عمل متكامل للصناعات ككل.
2. خطط تكفل بسهولة تسويق منتجات الصناعات الصغيرة وتدبير قطع الغيار والخامات اللازمة بأسعار مستقرة، وذلك من خلال هيئات عامة تتولى تنفيذ ذلك.
3. وضع خطط للتدريب وتنمية القدرات التي تحقق تنمية الصناعات الصغيرة.
4. التخطيط للقيام ببحوث مشروعات موجهة حول إمكانيات تضييع القطاع الريفي وإمكانية الربط الفعال بين الطبقات الإنتاجية المختلفة.
5. وضع خطط تهدف إلى جعل العلاقة بين المشروعات الصناعية الكبرى والصغرى من النوع التعاقدي.
6. القيام بدراسات لمعرفة أكثر الوسائل لتقليل العقبات الخدمية أمام تنمية المشروعات للصناعة الصغيرة مثل الإنارة والمياه والطاقة والإنشاءات لاسيما في المناطق الريفية.

بعض المقترحات للنهوض بالصناعات الصغيرة: [1]

1. ضرورة إنشاء هيئة حكومية لتنمية الصناعات الصغيرة:

إن نقطة البداية الأساسية في إعطاء دفعة قوية لتنمية الصناعات الصغيرة يكمن أولاً في الوقوف على إمكانيات الصناعات الصغيرة القائمة وتطويرها والعمل على إنشاء صناعات جديدة، وهذا يتطلب ضرورة إنشاء هيئة تتولى أمر تنمية الصناعات الصغيرة على أن يكون من أهدافها الرئيسية ما يأتي:

1 سعيد عبدالرسول، مرجع سابق، ص166

- تحديد مسح شامل للصناعات الصغيرة حسب نشاطها الإنتاجي.
- إجراء مسح شامل للصناعات الصغيرة حسب نشاطها الإنتاجي.
- تحديد درجة إمكانية مساهمة الصناعات الصغيرة في خطط التنمية الصناعية، وذلك بتقسيم هذه الصناعات إلى مجموعات حسب ما تستخدمه من أساليب إنتاج كفاءة العاملين بها والطاقات الإنتاجية العاطلة... الخ.
- أن يجري هذا المسح بصفة دورية منتظمة للتعرف على إمكانية الصناعات الصغيرة بصفة مستمرة.
- إجراء دراسات الجدوى المتعلقة بالصناعات الصغيرة للتأكد من أهميتها والموافقة عليها.
- إجراء عملية الربط والتنسيق بين شركات القطاع العام والصناعات الصغيرة متى كان ذلك ضرورياً.

2. دور شركات القطاع العام الصناعية:

نوضح هنا بأن عملية الترابط والتنسيق بين شركات القطاع العام الصناعية والصناعات الصغيرة ذو أثر فعال لتنمية كل القطاعين من خلال:

- حصول القطاع العام على المنتجات بتكلفة أقل مما لو قام بإنتاجها.
- تجنب الصناعات الصغيرة مواجهة مشكلة التسويق والحصول على المواد الخام.

وهذا يعني أن كلا القطاعين يعملان في تكامل وترابط من أجل الإسراع بعملية التنمية الصناعية، وحتى يمكن تحقيق ذلك فإن الأمر يقتضي أن تكون منشآت القطاع العام الصناعية على ثقة من أمر الصناعات الصغيرة.

3. التمويل:

من خلال التجربة التي عاشتها الصناعات الصغيرة مع المؤسسات التمويلية اتضح أن الجهود التي بذلتها المؤسسات لم تكن ذا فاعلية، ويرجع ذلك إلى أن الدعم المالي للصناعات الصغيرة يعد ضمن إطار عام لتمويل القطاع الخاص الذي يشمل الصناعات المتوسطة، وربما الكبيرة، ونتيجة لعدم توافر مصادر التمويل والمؤسسات التمويلية فيمكن إنجاز بعض المقترحات على النحو الآتي:

1. إنشاء مؤسسة تمويلية حكومية متخصصة لتمويل الصناعات الصغيرة:

إن المنشآت الصناعية المتوسطة والكبيرة الحجم بالقطاع الخاص يوجد لديها الضمانات الكافية التي تمكنها من الحصول على القروض اللازمة لها من البنوك التجارية، لذا فإنه يصبح من الضروري تواجد مؤسسة تمويلية مهمتها تقديم الدعم المالي للصناعات الصغيرة فقط.

<u>على أن يكون تمويل هذه المؤسسة من الحكومة والهيئات الأجنبية التي تقدم المساعدات المالية لتنمية الصناعات الصغيرة فإن مهمة المؤسسات يكون كالآتي:</u>

- تقديم نسبة من القروض إلى المنشآت التي يعمل بها أقل من خمسة عمال ونسبة أخرى للمنشآت التي يعمل بها (5- 9) عمال.
- أن يكون النشاط الافتراضي الرئيسي للمؤسسة التمويلية متمثلاً في تقديم القروض متوسطة – وطويلة- الأجل، بهدف إنشاء صناعات صغيرة جديدة.
- أن يقتصر تقديم القروض على الصناعات الصغيرة التي يرتبط نشاطها الإنتاجي بالتنمية المحلية، وعلى ضوء خطة التنمية الاقتصادية.

2. إنشاء مؤسسات تمويلية مشتركة بين الحكومة والصناعات الصغيرة التعاونية:

يقتصر دور المجتمعات التعاونية في تقديم القروض قصيرة الأجل بصفة أساسية، ذلك لتمويل مشترياتها من المواد الخام، غير أن ذلك يحول دون تطوير هذه الصناعات؛ لذلك تبدو الحاجة إلى إنشاء مؤسسة تمويلية يكون رأسمالها مشاركة بين الحكومة والصناعات الصغيرة التعاونية، على أن يكون نشاط المؤسسة التمويلية ما بين القروض قصيرة الأجل من جهة وطويلة الأجل من جهة أخرى.

- قصر تقديم القروض للصناعات التي ساهمت في رأسمال المؤسسة.
- إعطاء أولوية الحصول على القروض المتوسطة وطويلة الأجل من أجل التجديد والتطوير على المنشآت التي لها تعاقدات مع القطاع العام وتفي بتعاقداتها.
- تحديد حجم القروض على أساس ما ساهمت به الصناعات الصغيرة في رأسمال المؤسسة التمويلية، وتطور أرباحها المودعة في هذه المؤسسة.

3. المؤسسة المالية لضمان الصناعات الصغيرة:

إن الصناعات الصغيرة ليس بمقدورها الاستفادة من المؤسسة التمويلية الحكومية المتخصصة ولا ترغب في الانضمام إلى المؤسسة التمويلية المشتركة، ويمكنها الاقتراض من البنوك التجارية، إلا أن هذه البنوك تطلب ضمانات لا تستطيع الصناعات الصغيرة الوفاء بها ،لذلك لابد من إنشاء مؤسسة مالية حكومية لضمان الصناعات الصغيرة قبل البنوك التجارية، والقيام بإجراء التقاضي في حالة عدم تسديد القروض، بحيث تتم عملية الضمان على النحو الآتي:

- تقديم الصناعات الصغيرة طلبات الاقتراض إلى هيئة تنمية الصناعات الصغيرة التي تقوم بدراسة الجدوى؛ للتأكد من الصناعة الصغيرة، والحاجة إلى منتجاتها وعدم الضمانات إليها.
- بعد موافقة هيئة تنمية الصناعات الصغيرة على الطلب، يرسل إلى مؤسسة ضمان الصناعات الصغيرة التي تصدر خطاب الضمان للصناعة الصغيرة.
- في حالة عدم مقدرة الصناعة الصغيرة على السداد تولي المؤسسة المالية لضمان الصناعات الصغيرة إجراء الحجز والتقاضي، ثم سداد الالتزامات المستحقة للبنوك التجارية.

دور الحكومة في مساعدة الصانع الصغير: [1]

تحتاج المؤسسات الصناعية - أياً كان حجمها - إلى مساعدة وتدعيم من جانب الحكومة في البلاد النامية، وتعد هذه المساعدة أكثر إلحاقاً بالنسبة للمؤسسات الصغيرة وذلك بسبب:

- عظم المشكلات التي تواجه الصناعات الصغيرة.
- صغر حجم الإمكانيات المتاحة للأفراد الذين يملكون هذه المشروعات.

لذا يجب على الحكومة:

1. أن تصنع البرامج والسياسات التي تساعد على النمو والتقدم للمشروعات في هذا القطاع.
2. وضع برامج للمشروعات الصغيرة بجانب الحرف التقليدية والحديثة.
3. يتعين أن يكون برنامج الحكومية شاملاً لا يقتصر على إجراءات فردية لمساعدة الصناعات الصغيرة؛ لأن الإجراءات الفردية لن تعطي الفائدة المرجوة منها.

1 محمد محروس اسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، ص224

4. يجب أن يكون برنامج تنمية الصناعات الصغيرة الذي تتولاه الحكومة شاملاً ونرى أنه يجب أن يحتوي على الآتي:

أ- تقديم المشورة الاقتصادية والفنية

والهدف من ذلك هو مد الأفراد والعاملين في الصناعات الصغيرة بقسط ضروري من المعرفة والخبرة التي تغطي الميادين الاقتصادية والفنية والإدارية، فضلاً على تحسين المنتجات، حيث تشمل <u>المشورة الاقتصادية:</u>

ت- تعريف المنتجين بالاعتبارات الخاصة باقتصاديات المشروع مثل:

- اختيار نوع الصناعة.
- رأس المال اللازم.
- الموقع
- الأسواق.

بعد قيام المشروع لا شك أنه سوف يكون في حاجة إلى تلقي المشورة والنصح فيما يتعلق بـ:

- المواد الأولية.
- تحسين مستوى الأداء.
- اليد العاملة.
- رفع كفاءة الإنتاجية للعاملين.
- الائتمان.

<u>أما المشورة الفنية، فتشمل:</u>

- اختيار الآلات والعدد، فضلاً عن الاستقلال المؤمل لها.
- تخطيط وتركيب وبناء المصنع.
- الفن الإنتاجي الواجب اتباعه.
- الصيانة والإصلاح.

أما المشورة الإدارية فتشمل بعض المسائل المتعلقة بـ:

- مصادر التمويل
- مصادر مسك الدفاتر.
- مصادر الآلات والمعدات
- الإعلانات والدعاية.

أما المشورة الخاصة بتطوير وتحسين المنتجات فتشمل المسائل المتعلقة:

- التصميم.
- النوعية.
- النمطية الخاصة بالسلع المنتجة أو الواجب إنتاجها.

وتواجه عمليات التدريب وتقديم الخبرة والمشورة مشكلة إيجاد كوادر مدربة قادرة على القيام بالمهام المذكورة سابقاً؛ إذ تعاني البلاد النامية من نقص شديد في هؤلاء الأفراد الأكفاء الذين يقومون بالتدريب، ويصبح من الضروري في المرحلة الأولى الاستعانة بالخبرة الأجنبية،

وفي العادة يتم تمويل هذه الخدمات بواسطة الحكومة عن طريق الأجهزة المتخصصة ويجب على الحكومة القيام بتقديم هذه الخدمات دون مقابل على الأقل في المراحل الأولى؛ بسبب ضعف الإمكانيات المادية لدى المصانع الصغير.

ث- المساعدات المالية:

إن عملية اقتراض الصناعة الصغيرة بالأموال تعترضها بعض المشاكل أهمها : نقص المؤسسات الانتمائية، وعدم اهتمام البنوك التجارية القائمة باقتراض من المؤسسات الصغيرة؛ وذلك بسبب ضيق نطاق عملياتها، فضلاً عن ضعف إمكانيات؛ مما يجعله غير قادر على استيفاء الشروط والضمانات التي تطلبها البنوك التجارية، فهذه المؤسسات تفضل أن تتعامل مع كبار الصناعيين، حيث تقل درجة المخاطرة، لكن يمكن للبنوك التجارية أن تخفف من

شروطها وتتعامل مع أكبر عدد من هذه المؤسسات الصغيرة في حالة ضمان الحكومة لأي خسارة تتحملها هذه البنوك وعلى ذلك يتعين على الحكومة أن تشجع على إقامة مؤسسات مالية منخفضة في التعامل مع الصناعات الصغيرة، حيث تضع شروطاً سهلة تستطيع أن تستوفيها هذه الصناعات، ويلاحظ أن خير ضمانة للحكم على طلبات الصناعة الصغيرة للاقتراض يكون عن طريق المؤسسات التي تقوم بدعم الصناعات الصغيرة بالمشورة الاقتصادية والصناعية، ويلاحظ أن توافر الأموال بشروط ميسرة للصناعيين الصغار لا يحل كل مشكلة، فضروف العمل تحتاج إلى النصح والتوجيه عن أفضل وسيلة لاستخدام الأموال المقترضة، وذلك فيما يتعلق بنوعية المواد والآلات التي يتم شراؤها، والمباني التي يقيمها الصانع، وحجم المخزون الذي يحتفظ به والأسعار التي يبيع فيها؛ وذلك لكي يحصل على أقصى ربح ممكن من توظيف هذه الأموال ومن ثم يجب أن يشتمل كذلك برنامج تقديم المشورة الفنية والاقتصادية على تقديم المعونات المالية.

بعض التجارب الدولية في دعم الصناعات الصغيرة[1]:

اعتمدت الدول المتقدمة صناعياً على الصناعات الصغيرة في بواكير نموها الاقتصادي في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن الماضي، كما حقت دول النمور الأسيوية نمواً اقتصادياً كان قوامه الاعتماد على الصناعات الصغيرة في الأربعين عاماً المنصرمة.

وفيما يلي توضيح لبعض التجارب الدولية في مجال دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي يمكن أن تستفيد منها اليمن عند وضع الخطط والبرامج والسياسات الصناعية الهادفة إلى تفعيل دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني وفي تنمية الإقتصاد اليمني.

1 نوزاد عبدالرحمن الهيتي، مرجع سابق، ص16

1. التجربة اليابانية:

اعتمد اليابانيون في تشجيع وتطوير الصناعات الصغيرة على الركائز الآتية:

- تحديث وبناء هياكل تنظيمية للمنشآت الصناعية الصغيرة والتشجيع على ضم المنشآت التي تعمل في مجال تنافسي في ذلك النشاط، مع المجمعات الصناعية والخدمية التعاونية والاتحادات الإقليمية للمنشآت الصغيرة.
- إنشاء العديد من المؤسسات التمويلية ومؤسسات الضمان الاجتماعي.
- المساواة مع القطاع الحكومي في المزايا والشروط التعاقدية.
- دعم الشركات الصغيرة المتعثرة ومعونتها للتكييف مع الأوضاع الاقتصادية المتعثرة عن طرق توفير قرض بدون فوائد وبدون ضمانات، ومنح تسهيلات في السداد واعتبار الأقساط بمثابة خسائر عند المحاسبة.
- توثيق الروابط بين المنشآت الصناعية الصغيرة والكبيرة وفقاً لنظام التعاقد من الباطن من خلال إعداد برامج متطورة لتحسين جودة منتج المشروعات الصغيرة وتطبيق نظم مرنة تكفل تدفق التقنيات والمعلومات ورأس المال فيما بين الشركات.

2. التجربة الكندية:

تتركز التجربة الكندية في دعمها للصناعات الصغيرة على النحو الآتي:

- تشجيع البحث والتطوير في مجال الابتكارات والتعميمات الهندسية للمنتجات.
- تطوير أساليب الإنتاج في الصناعات الصغيرة وتحفيز أصحابها على تطبيق تقنيات حديثة.
- تشجيع الصناعات الصغيرة التي تتمتع بقدرات وإمكانيات تصديرية.

- حماية الصناعات الصغيرة والمتوسطة من المنافسة غير العادلة التي تتعرض لها من قبل الصناعات الكبيرة.
- إلغاء القيود التنظيمية الحكومية غير الضرورية التي تعيق نمو الصناعات الصغيرة.

وتمثل أهم الحوافز والتسهيلات المقدمة للصناعات الصغيرة ما يلي:

- الإعفاء من ضريبة المبيعات بالنسبة للمصانع التي تقل مبيعاتها السنوية عن 50٪ ألف دولار كندي.
- الإعفاء من ضريبة الكسب الرأسمالي في حالة انتقال ملكية الأسهم من صاحب المنشأة لأبنائه وأحفاده.
- الإعفاء من الضريبة الفيدرالية المقررة على الآلات والمعدات المستوردة.
- تشجيع الشركات الكبرى على التعاقد مع المؤسسات الصغيرة.

3. التجربة الهندية:

اتخذت الحكومة الهندية - وطيلة الخمسين سنة المنصرمة - عدة إجراءات وتدابير لتطوير وتنمية الصناعات الصغيرة يمكن إيجاز أهمها في الآتي:

- الإعفاء من الضرائب المحلية والضرائب المقررة على المشتريات من مستلزمات الإنتاج.
- منح إعانة رأسمالية من الحكومة المركزية في حدود 15٪ من قيمة الاستثمارات الثابتة للمشاريع الصناعية الجديدة.
- تطبيق أسعار تفضيلية في عقود الشراء الحكومية المبرمة مع المنشآت الصغيرة بفارق سعر 15٪.
- توفير المعدات المستوردة والمحلية بنظام التمويل التأجيري.

- تقديم قروض ميسرة بأسعار فائدة تفضيلية لصغار الصناع والحرفيين من خلال المصارف التجارية وبنك الهند؛ لتنمية الصناعة والبنوك التعاونية والبنوك الإقليمية.
- توفير الأراضي وخدمات الماء والكهرباء بأسعار مدعمة.
- إعطاء أولوية للمنشآت الصناعية الصغيرة في التعاقدات من الباطن.
- تنظيم المعارض التجارية، وإنشاء جمعيات تعاونية لخدمة العمل وإنشاء غرف عرض للمنتجات في الخارج.
- إنشاء صندوق دعم التطوير التكنولوجي للمشروعات الصغيرة يهدف إلى تقديم الدعم المالي الذي من شأنه دفع الكفاءة التقنية للمشاريع الصغيرة وتحسين مستوى العمالة مما يزيد قدرتها على المنافسة.

النتائج:

توصل الباحث إلى النتائج الآتية:

1. أن الصناعات الصغيرة تحتل أهمية كبيرة لما لها من دور محوري في التنمية الاقتصادية.
2. أن تحديد تعريف موحد للصناعات الصغيرة مازال يثير نقاشا من حيث اختلاف المعايير المعتمدة في القطاعات الصناعية.
3. أن المشروعات الصغيرة يمكن أن تقوم بدور مهم في التشغيل وخلق فرص العمل، وبإمكانها المساهمة في الحد من كل أنواع البطالة؛ وذلك لمرونتها وخصائصها..
4. أن تطوير الصناعات الصغيرة امر ذو أهمية لتحقيق التوازن الاقتصادي.
5. أن هناك تباطؤاً في تنامي عدد المنشآت الصناعية الصغيرة في اليمن بفعل حزمة من العوامل المتنوعة التي تتطلب سرعة الدراسة واتخاذ المعالجات المناسبة .

التوصيات:

تقترح هذه الدراسة بعض التوصيات التي يمكن أن تساعد في مواجهة المشكلات والتحديات التي تواجه الصناعات الصغيرة التي تحد من قدرتها على النجاح وتحقيق الأهداف المنشودة في البقاء والاستمرار والنمو وتحقيق الربح على النحو الآتي:

1. ضرورة التوصل إلى تعريف محدد ودقيق للصناعات الصغيرة بحسب القطاع الذي تعمل فيه.
2. قيام المنظمات الحكومية وغير الحكومية الراعية الصناعات الصغيرة، بإنشاء مواقع متخصصة على شبكة الانترنت للتعريف بأهمية دور الصناعات الصغيرة.

3. لابد من وضع ميزانية خاصة من قبل الدولة لقطاع المشروعات الصغيرة وذلك لدعم وتطوير هذا القطاع، وزيادة إنتاجية وتعزيز دوره في دعم الاقتصاد الوطني.
4. ضرورة تدريب وتأهيل مالكي الصناعات الصغيرة على مختلف المهارات والأنشطة، وإقناعهم بأهمية اكتساب المهارات والخبرات.
5. تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التنسيق والتعاون بين بعضها ببعض للتغلب على المشاكل التي تعيقها.
6. تنظيم ورش العمل الخاصة بمساعدة منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة على تحليل نقاط القوة والضعف في التشغيل والتسويق الخاصة بها.
7. إجراء مسح إحصائي كامل للصناعات الصغيرة تمهيداً لوضع قاعدة بيانات متكاملة تحدث باستمرار.
8. تنظيم برامج توعوية والقيام بندوات، وورش عمل؛ لمواجهة احتياجات الصناعات الصغيرة.
9. تشجيع المشاركة في الدورات التدريبية، والاستفادة من برامج الخدمات الاستشارية.
10. توفير كافة البرامج والخدمات الإرشادية والاستشارية التي تساعد أصحاب العمل في تقييم ودراسة الوضع الفني، وتحديد الاحتياجات وإعداد مقترحات للتطوير الفني وخطط العمل.
11. إنشاء مؤسسة خاصة بالصناعات الصغيرة تشرف عليها كافة الجهات والمؤسسات المعنية من القطاع العام والخاص على وضع برامج وطنية تتضمن آليات العمل اللازمة لتنفيذ توصيات هذه الدراسة.

المراجـــــع:

1- الجهاز المركزي للإحصاء، "كتاب الإحصاء السنوي 2000 م"، الجمهورية اليمنية، مطبعة الجهاز المركزي للإحصاء، صنعاء يونيو 2001 م.

2- المؤتمر الاول للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في اليمن، الجمعية اليمنية لتنمية الأعمال، توصيات المؤتمر الاول، 2003م.

3- بلال الحموري ، المهندس فضل اللبدي / الصناعات الصغيرة جداً في الأردن ، الواقع والتحديات ، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة التحديات والآفاق المستقبلية / جامعة اليرموك الأردن 2003

4- سعد عبد الرسول محمد،الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي،المكتب العلمي للنشر والتوزيع،الاسكندرية، 1988.

5- محمد محروس اسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية،1992م.

6- نوزاد عبدالرحمن الهيتي،الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مجلس التعاون الخليجي، 200م.

7- وزارة التخطيط والتنمية – الجهاز المركزي للإحصاء – كتاب الإحصاء السنوي 2005م.

8- وزارة الصناعة: التقرير النهائي والنتائج للمسح الصناعي الاول (1996م) ، وزارة الصناعة ، الجهاز المركزي للإحصاء ، صنعاء مايو 1997م؛ المسح القاعدي للمنشآت

الصغيرة والأصغر – التقرير النهائي- الصندوق الاجتماعي للتنمية/ صنعاء ، نوفمبر 2000م.

9- وزارة العمل والجهاز المركزي للإحصاء، "التقرير النهائي لنتائج مسح القوى العاملة 1999 "، الجمهورية اليمنية، صنعاء، نوفمبر 2000 م.

10-http:// www.kantakji.com/fiqh /files/banks/101033.doc

11-http://doc.abhatoo.net.ma/IMG/doc/8at6.doc